S/PV.8996

الأمم المتحدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٨٩٩٦

الأربعاء، ١٦ آذار/مارس ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أبو شهاب	(الإمارات العربية المتحدة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألبانيا	السيد خوجة
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	الصين	السيد داي بنغ
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريويكي
	النرويج	السيدة يول
	الهند	السيد تيرومورتي/السيد رافيندران
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دي لورانتس

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org), Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506.

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

22-28988 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيس: وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمتي الإحاطتين التاليتين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام؛ والسيدة جازية جبريل محمد شعيتر، مقدمة إحاطة المجتمع المدني.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطات يقدمها كل من السيدة ديكارلو والسفير ت. س. تيرومورتي، الممثل الدائم للهند، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، بشأن ليبيا، والسيدة شعيتر.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ديكارلو.

السيدة ديكارلو (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الرئيس، على هذه الفرصة لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن الحالة في ليبيا.

ومنذ آخر إحاطة قدمتها إلى المجلس في ٢٤ كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.8952)، حدثت عدة تطورات جوهرية في البلد. تواجه السلطة التنفيذية الليبية أزمة يمكن أن تؤدي، إذا تركت دون حل، إلى عدم الاستقرار ووجود حكومتين موازيتين في البلد. وتبذل الأمم المتحدة جهودا كبيرة لحل هذه الأزمة. ونهدف إلى الجمع بين أصحاب المصلحة الليبيين للاتفاق على أساس دستوري لإجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن.

وعلى الصعيد الاقتصادي، أحرز بعض التقدم في المضي قدما في إعادة توحيد المصرف المركزي. وعلى المسار الأمني، ينصب التركيز حاليا على حماية عمل اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ من الأثر السلبي للأزمة السياسية، وعلى تيسير التقدم نحو انسحاب المرتزقة والمقاتلين الأجانب. ومما يؤسف له أن الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان لا تزالان تشكلان مصدرا للقلق.

وأود أن أتطرق بشكل موسع للنقاط التي أوجزت للتو.

بعد تأجيل الانتخابات الوطنية، التي كان من المقرر إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، ركز مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة على تعيين حكومة مؤقتة جديدة. واتفقا أيضا على وضع عملية لتعديل الاقتراح الدستوري لعام ٢٠١٧ وعلى مسار نحو الانتخابات.

وفي ١٠ شباط/فبراير، اعتمد مجلس النواب التعديل الدستوري الثاني عشر، بعد التوصل إلى توافق في الآراء مع المجلس الأعلى للدولة، حسبما ورد. وتدعو العملية المنصوص عليها في التعديل الدستوري إلى قيام مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة بتعيين لجنة لمراجعة الدستور بحلول ٢٤ شباط/فبراير، تمثل الأقاليم الثلاثة في ليبيا. ولم تتبلور لجنة المراجعة قط.

وفي ١٠ شباط/فبراير، عين مجلس النواب أيضا، بموافقة ٥٢ عضوا من أعضاء المجلس الأعلى للدولة، السيد فتحي باشاغا، وهو وزير سابق للداخلية، لتشكيل حكومة جديدة، تعرض على مجلس النواب للتصويت على منحها الثقة.

وأحاطت الأمم المتحدة علما بكل من التصويت على التعديل الدستوري الثاني عشر وتزكية رئيس الوزراء. لقد أبلغنا مجلس النواب بضرورة أن يكون التصويت على منح الثقة للحكومة الجديدة المقترحة شفافا ومتسقا مع القوانين واللوائح الليبية. بيد أن المجلس الأعلى للدولة رفض في ٢٤ شباط/فبراير تشكيل حكومة جديدة والتعديل الدستوري الثاني عشر.

وفي ١ آذار/مارس، أجرى مجلس النواب تصويتا على منح الثقة للحكومة الجديدة. وتلقت الأمم المتحدة تقارير تفيد بأن التصويت شابته عيوب إجرائية وتهديدات بالعنف ضد بعض أعضاء المجلس وأسرهم. وقد أثرت أوجه القصور هذه على مصداقية العملية.

وفي بيان صدر في ٢ آذار/مارس، أعرب الأمين العام عن قلقه لأن التصويت لم يرق إلى مستوى معايير الشفافية والإجراءات. وفي ٣ آذار/مارس، أدى أعضاء حكومة السيد باشاغا اليمين الدستورية أمام مجلس النواب.

ومنذ التصويت في ١ آذار/مارس، ظلت الحالة على أرض الواقع هادئة نسبيا. ومع ذلك، فقد لاحظنا تصاعد خطاب التهديد وتنامي التوترات السياسية وانقسام الولاءات بين المجموعات المسلحة في غرب ليبيا وقد رفضت قيادة حكومة الوحدة الوطنية شرعية التصويت، مشيرة إلى أنها لن تنقل السلطة إلا إلى حكومة منتخبة. وفي الوقت نفسه، يصر السيد باشاغا على أنه يرأس الحكومة الشرعية.

أولويتنا هي التركيز على تحقيق تطلعات أكثر من ٢,٨ مليون ليبي سجلوا أسماءهم للتصويت. وينبغي أن يتمكنوا من اختيار قادتهم من خلال انتخابات موثوقة وشفافة وشاملة للجميع، وفقا لإطار دستوري وقانوني متفق عليه.

وواصلت المستشارة الخاصة للأمين العام، السيدة ستيفاني وليامز، مشاوراتها مع قطاع عريض من الجهات الفاعلة السياسية والأمنية الليبية والمجتمع المدني. وتركز الأمم المتحدة جهودها على بناء توافق في الآراء بين المؤسسات الليبية لإجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن. ونهدف إلى الدعوة لعقد اجتماع للجنة مشتركة من أعضاء مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة بهدف التوصل إلى اتفاق بين الهيئتين على أساس دستوري من شأنه أن يؤدي إلى إجراء انتخابات هذا العام.

وفي ٣ آذار/مارس، دعت المستشارة الخاص ويليامز رئيس مجلس النواب ورئيس المجلس الأعلى للدولة إلى تعيين ستة أعضاء من كلا المجلسين منهما لتشكيل هذه اللجنة المشتركة. ولا قت المبادرة قبولا من رئيسي مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة. ورشح المجلس الأعلى للدولة أمس ممثليه في اللجنة المشتركة. ونتوقع من مجلس النواب أن يفعل الشيء نفسه في الأيام المقبلة لتجنب المزيد من التأخير في العملية.

ويشجعني الدعم الذي تتلقاه مبادرة الأمم المتحدة ليس من الليبيين فحسب، ولكن أيضا من المجلس الرئاسي. ورحب الشركاء الدوليون أيضا بهذه المبادرة. وعلى نحو منفصل، عرضت المستشارة الخاصة وليامز مساعيها الحميدة للتوسط بين السيد عبد الحميد محمد دبيبة والسيد باشاغا للخروج من المأزق السياسي الحالي.

وما دامت المواجهة حول شرعية السلطة التنفيذية مستمرة، يمكن أن تشهد ليبيا إدارتين متوازيتين مرة أخرى. وقد يؤدي ذلك إلى عدم الاستقرار، وربما الاضطرابات، وتوجيه ضربة قاسية لاحتمال إجراء انتخابات.

لقد حدثت تطورات مثيرة للقلق منذ التصويت على الثقة الذي جرى في مجلس النواب في ١ آذار/مارس. إذ لا تزال الرحلات الجوية المحلية بين طرابلس والمدن في شرق ليبيا معلقة، بينما تحركت القوات في غرب ليبيا التي تدعم كلا الجانبين باتجاه العاصمة يومي ٩ و ١٠ آذار/مارس. وتباحثت المستشارة الخاصة وليامز مع كلا الجانبين وتمكنت من الحد من التوترات. وتواصل الأمم المتحدة حث الطرفين على الدخول في حوار بناء للخروج من المأزق السياسي والامتناع عن اتخاذ إجراءات انفرادية يمكن أن تؤدي إلى مزيد من الانقسامات.

أما على المسار الأمني، فتواصل اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ اتخاذ خطوات لتنفيذ خطة عملها لانسحاب المقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا. ويواصل عنصر مراقبة وقف إطلاق النار في بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا العمل عن كثب مع اللجنة العسكرية المشتركة لإنشاء مركز عملياتي في سرت.

لا يزال القطاع الاقتصادي الليبي يعاني من نقص الرقابة والوضوح بشأن الإنفاق العام. نظرا لعدم وجود ميزانية وطنية معتمدة في عام ٢٠٢١، أصدر مصرف ليبيا المركزي مدفوعات رواتب القطاع العام والإعانات على أساس آخر ميزانية معتمدة. ويجري استكمال هذه المدفوعات بتدابير إنفاق استثنائية طلبتها حكومة الوحدة الوطنية من المصرف المركزي.

وأدى الجدل الدائر حول مدفوعات الميزانية إلى إعاقة عمل المؤسسة الوطنية للنفط. وفي ٩ كانون الثاني/يناير، أدت المفاوضات بين حكومة الوحدة الوطنية وحرس المنشآت النفطية بشأن عدم دفع المرتبات إلى تفادي توقف إنتاج النفط في أجزاء من البلد. وعلى الرغم من هذه المخاوف، يسعدني أن أبلغكم بأن محافظ مصرف ليبيا المركزي ونائبه أطلقا برنامجا لإعادة توحيد المؤسسة، استنادا إلى توصيات المراجعة المستقلة للمصرف التي جرت في تموز/يوليه ٢٠٢١.

لا تزال حالة حقوق الإنسان في ليبيا مقلقة جدا. ولاحظت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تصاعدا في خطاب الكراهية والتشهير والتهديدات، فضلا عن التحريض على العنف وارتكاب أعمال عنف بحق الناشطين والصحفيين والجهات الفاعلة السياسية، بمن فيهم النساء. واستمرت الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية في اعتقال واحتجاز نشطاء حقوق الإنسان تعسفا. ففي شرق ليبيا، على وجه التحديد، كثيراً ما طبقت قوانين الأمن القومي على نحو تعسفي. وفي الوقت نفسه، شاب المرافعات في المحاكم العسكرية انعدام الإجراءات القانونية الواجبة ومعايير المحاكمات العادلة.

ولا تزال السلطات الليبية تعترض سبيل المهاجرين واللاجئين في البحر وتحيلهم إلى مراكز احتجاز رسمية وغير رسمية يقاسون فيها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، حسبما أفيد. وردت أيضا تقارير تفيد بحدوث حالات وفاة أثناء الاحتجاز، والتعذيب والتجويع والابتزاز. وتؤكد الأمم المتحدة مجددا استعدادها للعمل مع السلطات الليبية لتعزيز إدارة الهجرة ومراقبة الحدود بما يتماشى مع القانون الدولي وبالتعاون مع الشركاء الدوليين.

وفيما يتعلق بالوضع الإنساني، سجلت الأمم المتحدة انخفاضا آخر في عدد النازحين داخليا، من ٠٠٠ ١٧٩ شخص في نهاية عام ٢٠٢١ إلى ٠٠٠ ١٦٨ بحلول ٥ آذار/مارس. بيد أن عمليات الإخلاء القسري التي تقوم بها السلطات المحلية تشكل مصدر قلق متزايد. ولا تزال الحاجة إلى إيجاد حلول دائمة للسلامة البدنية والمادية والقانونية للمشردين داخليا تشكل أولوية عليا.

وتواجه ليبيا الآن مرحلة جديدة من الاستقطاب السياسي. وينطوي ذلك على خطر تقسيم مؤسساتها مرة أخرى وإحداث نكسة في المكاسب التي تحققت خلال العامين الماضيين. ونحن نعرف، بناء على التجربة، ما يمكن أن تنتهي إليه الإجراءات الأحادية الجانب، والحكومة المنقسمة، والفترة الانتقالية التي لا تنتهي. وما زلنا مقتنعين بأن إجراء انتخابات تتسم بالمصداقية والشفافة والشمول وتستند إلى إطار دستوري وقانوني سليم، هو الحل الوحيد للمأزق الحالي.

وأحث أعضاء مجلس الأمن على نقل هذه الرسالة إلى الأطراف الليبية، والدعوة إلى قيادة مسؤولة من جانب المؤسسات الليبية، والبقاء متحدين دعما لجهود الأمم المتحدة لمساعدة ليبيا في طريقها إلى أن تصبح بلدا يسوده السلام والاستقرار.

الرئيس: أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسفير تيرومورتي.

السيد تيرومورتي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للفقرة ٢٤ (هـ) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١، يشرفني أن أقدم تقريرا إلى مجلس الأمن عن عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار نفسه. ويغطي التقرير الفترة من ٢٥ كانون الثاني/يناير إلى ١٦ آذار/مارس ٢٠٢٢. وقد اضطلعت اللجنة بعملها باتباع طريقة الموافقة الصامتة سعيا إلى تيسير تنفيذ تدابير الجزاءات.

وبدءا بتدبير حظر توريد الأسلحة، تلقت اللجنة رسالة من الإمارات العربية المتحدة اختارت من خلالها إبلاغ اللجنة بنقل مواد غير مميتة مخصصة حصرا لتقديم المساعدة في مجال الأمن أو نزع السلاح إلى الحكومة الليبية، عملا بالفقرة ١٣ (أ) من القرار ٢٠٠٩ (٢٠١١)، بصيغتها المعدلة بموجب الفقرة ١٠ من القرار ٢٠٩٥ (٢٠١٣). وتنظر اللجنة في طلب استثناء قدمته ألمانيا، بالاستناد إلى الفقرة ١٣ (ب) من القرار ٢٠٠٩ (٢٠١١)، المتعلقة بتوريد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والأعتدة ذات الصلة، في جملة أمور، التي يتم تصديرها مؤقتا إلى ليبيا لاستخدام موظفي الأمم المتحدة

حصرا. واستجابت اللجنة أيضا لطلب توجيه قدمته تركيا فيما يتعلق بحظر الأسلحة، فضلا عن استفسار من سري لانكا بخصوص نظام الجزاءات.

وفيما يتعلق بتجميد الأصول، لم تتخذ اللجنة أي قرار سلبي بخصوص إخطار قدمته سويسرا بموجب الفقرة ١٩ (أ) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١). وتنظر اللجنة في إخطار قدمته البحرين يستند إلى الفقرة ١٩ (أ) من القرار نفسه، وهو إخطار سبق أن قُدم بموجب الفقرة ٢١ من ذلك القرار. وتلقت اللجنة أيضا إخطارا قدمته لكسمبرغ بالاستناد إلى الفقرة ١٩(أ). ولم تتخذ أي قرار سلبي بخصوص جزء من المبْلَغ المُبلَّغ عنه، في حين أوصت، فيما يتعلق بالجزء الآخر، بأن تقدم لكسمبرغ طلبا للإعفاء بموجب الفقرة ١٩(ب) من القرار نفسه. وتنظر اللجنة حاليا في الردود على الرسالتين الواردتين من ليبيا وبلجيكا بشأن المسائل المتصلة بالأصول المجمدة للمؤسسة الليبية للاستثمار.

وفيما يتعلق بالتدابير الرامية إلى منع التصدير غير المشروع للنفط، بما في ذلك النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة من ليبيا، تلقت اللجنة رسالتين من ليبيا ومن جهة التنسيق التابعة للحكومة الليبية المعينة عملا بالقرار ٢١٤٦ (٢٠١٤)، بشأن محاولة مزعومة لتصدير النفط الخام بصورة غير مشروعة خارج مظلة المؤسسة الوطنية للنفط. وقدم فريق الخبراء المعني بليبيا أيضا تقريرا إلى اللجنة بشأن المسألة نفسها.

وفيما يتعلق بقائمة الجزاءات، تلقت اللجنة طلبا برفع أسماء خمسة أفراد من القائمة قدمته إحدى الدول الأعضاء. ويجري النظر في أربعة من تلك الطلبات، في حين لم توافق اللجنة على الطلب الخامس. وعلى نحو منفصل، تلقت اللجنة رسالة رابعة من مركز التنسيق المعني برفع الأسماء من القائمة، المنشأ عملا بالقرار ١٧٣٠ (٢٠٠٦)، فيما يتعلق بطلب رفع اسم فرد مدرج في القائمة. ولا تزال عملية مركز التنسيق جارية. واستكملت اللجنة أيضا بعض المعلومات المتعلقة بهوية فرد مدرج في قائمة جزاءاتها.

وكما هو الحال دائما، أود أن أؤكد مجددا التزام اللجنة بتيسير تنفيذ التدابير والإسهام في تعزيز السلام والاستقرار في ليبيا.

الرئيس: أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة شعيتر.

السيدة شعيتر: السلام عليكم. سيدي الرئيس السيدات، والسادة أعضاء مجلس الأمن الموقر، أشكركم على السماح لي بالانضمام لهذا الاجتماع بخصوص الحالة الليبية. أنا الأكاديمية القانونية والناشطة الحقوقية والمرشحة للانتخابات البرلمانية القادمة. وقد سبق لي أن نلت شرف لقائكم بصحبة بعض من زميلاتي المحترمات من منتدى الحوار السياسي الليبي في أواخر شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠.

أنضم إليكم اليوم ممثلة للمجتمع المدني الليبي، وأجد نفسي بهذه الصفة ملزمة بأن أنقل لكم شواغل وتطلعات الشعب الليبي في هذا الوقت العصيب من عمر الدولة الليبية الحديثة.

سيدي الرئيس، سادتي وسيداتي. أول شواغل الشعب الليبي هو هذه التطورات الراهنة والانسداد القائم بشأن العملية السياسية وانحرافها عن مسارها الصحيح. وفي هذا الصدد يأمل الشعب الليبي من مجلسكم الموقر أن يوصي بأهمية الحفاظ على الاستقرار والسلام وإعادة بناء التوافق بين الأطراف السياسية الليبية. وذلك بالإشارة إلى كل القرارات الصادرة من مجلسكم بشأن الحالة الليبية.

كما يسعدني أن أنقل لكم تقدير الشعب الليبي للجهود التي بذلتها المستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة بشأن ليبيا السيدة ستيفاني وليامز للخروج من الانسداد السياسي من خلال مبادرتها بشأن دعم المسار التوافقي لكل من مجلسي النواب والدولة، للتوافق على الإطار الدستوري والقانوني للعملية الانتخابية المرتقبة.

ثاني شواغل الشعب الليبي، ولا يقل أهمية عن سابقه، هو إقرار الدستور الدائم للبلد، فقد عجز جميع الساسة، معينين ومنتخبين، عن التوصل إلى دستور توافقي. وقد كان الانسداد الدستوري سببا في إطالة عمر المرحلة الانتقالية، مما ترتب عليه ما نراه حاليا من انسداد سياسي سواء تشريعي أو تنفيذي.

سيدي الرئيس، سيداتي وسادتي. لقد حرم الشعب الليبي من ممارسة حقه الأصيل في الاستفتاء على دستور دائم للبلد نتيجة لتعنت جميع الأطراف المعنية، وهو ما جعل كل الحقوق والحريات عرضة لأهواء السلطات التشريعية والتنفيذية، لا سيما في ظل امتناع الدائرة الدستورية للمحكمة العليا عن مراقبة دستورية التشريعات الليبية. وفي هذا الصدد، يتطلع الشعب الليبي لتلقي المساعدة منكم أنتم، مجلسكم الموقر، لكي نمضي قدما نحو إقرار دستور توافقي بنصوص ديمقراطية مدنية تضمن الحقوق والحريات، وأن يسمح للشعب الليبي أن يقول كلمته الحرة والواضحة عبر استفتاء قريب.

ثالث شواغل الشعب الليبي هو تجديد الشرعية للسلطات التشريعية والتنفيذية الحالية في الدولة الليبية.

فكما تعلمون سيداتي وسادتي، فإن السلطات التشريعية الحالية تغيب عنها الشرعية السياسية والقبولية المجتمعية، سواء منها مجلس النواب أو الدولة.

وبالتالي كل السلطات التنفيذية المنبثقة عنها. والسبب في ذلك أن آخر انتخابات عبر فيها الشعب الليبي. وبالتالي، كل السلطات التنفيذية المنبثقة عنها. والسبب في ذلك أن آخر انتخابات عبر فيها الشعب الليبي عن إرادته الحرة النزيهة كانت في عام ٢٠١٤ – أي منذ ثماني سنوات تقريبا. وهذه المدة حدث في خلالها أن فقد الشعب الليبي الثقة في كل السلطات نتيجة لما رأى من حروب وانقسامات وفساد.

وفي هذا الصدد، يتطلع الشعب الليبي إلى أن تُحترم إرادة أكثر من مليوني ناخب استلموا البطاقة الانتخابية. وهم يتطلعون إلى إجراء انتخابات حرة نزيهة وشاملة وذات مصداقية، بعيدة عن ترهيب السلاح أو ترغيب المال الفاسد، مما يدعونا إلى تجديد الطلب إلى المجلس لدعمه لنا من خلال الرقابة الدولية على العملية الانتخابية، المزمع عقدها قريبا إن شاء الله.

أخيرا، من أهم شواغل الشعب الليبي، والمجتمع المدني خاصة، هو الشاغل الحقوقي. فلا يخفى على المجلس ما تمر به حقوق الإنسان في بلدي، ليبيا، حاليا. والأمثلة كثيرة: الاعتداء على الحق في التعبير، الحق في الحياة، الحق في سلامة الجسد. فها هي الاعتقالات خارج القانون، حظر التنقل الجوي، خطاب الكراهية وغيرها كثير.

ولكنني سأركز على التعدي على الحقوق النسوية، حيث تراجعت حقوق المرأة الليبية خلال هذه الفترة بنسبة كبيرة. فالهيئة التأسيسية لصياغة الدستور أغفلت تضمين الدستور مجلسا أعلى للمرأة يراقب السياسات التشريعية قبل التنفيذية بمقاربة جنسانية. أيضا السلطة التشريعية الحالية تماطل في إصدار مشروع قانون حماية المرأة ضد العنف، المقدم لهم من قبل مجموعة نسوية مدنية أشرفت على صياغته من خلال دعم بالخبرات مقدم من بعثة الأمم المتحدة في ليبيا.

كما أن ذات السلطة التشريعية قد تعدت على مكاسب الحصة النسوية المخصصة لها في خارطة الطريق. فبدلا من احترام نسبة ٣٠ في المائة التي صدرت في خارطة الطريق وتوافق عليها كل المختلفين سياسيا وبمباركة دولية، ها هي تصدر في أواخر عام ٢٠٢١ قوانين انتخابية، الحصة فيها لا تتعدى نسبة ١٦ في المائة. مما يعني أن مجلس النواب القادم ستكون فيه ٣٢ امرأة من واقع ٢٠٠ عضو. وفي هذا إجحاف كبير للمرأة الليبية التي قد أبلت بلاء حسنا على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

كما أن السلطة التنفيذية قد تآزرت مؤخرا مع السلطة القضائية لتعطيل تنفيذ مشروع الخطة الوطنية الليبية بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والأمن والسلام. فطل علينا اليوم الدولي للمرأة، في ٨ آذار/مارس ٢٠٢٢، ونحن نشهد حالة من الخذلان والإحباط لم يسبق أن رأيناها من قبل. وفي هذا الصدد، تتطلع النساء الليبيات إلى استمرار دعم المجلس لهن من خلال حث القائمين على السلطات الليبية على احترام التزامات الدولة الليبية بشأن كل ما صادقت عليه من اتفاقيات ومواثيق وبالتزام ما اتفق عليه العالم بأسره من احترام للنساء والقول بالمنظور الجنساني في كل التشريعات والرؤى والسياسات والاستراتيجيات الوطنية.

في الختام، أشكر الأعضاء على ما منحوه لي من وقتهم باستماعهم لمداخلتي وأرجو من الله أن تتضافر الجهود للتأكيد على

إنهاء الانسداد الدستوري والسياسي في الدولة الليبية عبر المصالحة الوطنية الشاملة وعلى تأكيد سيادة ليبيا واستقلالها ووحدة أراضيها والتأكيد على حظر الحرب وحظر التحريض عليها. وأرجو أن أرى بلدي في سلام مستدام وأمان حقيقي شامل واستقرار وازدهار، عاجلا غير آجل.

الرئيس: أشكر السيدة شعيتر على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والسفير تيرومورتي والسيدة شعيتر على تقديم إحاطات إلى المجلس اليوم. لقد تصاعدت التوترات في ليبيا منذ آخر اجتماع لنا بشأن هذا الموضوع (انظر S/PV.8952). ولذلك، فإن مناقشة اليوم تأتي في حينها تماما. وسأتطرق إلى ثلاث نقاط.

أولا، أود أن أكرر دعوة الأمين العام إلى وقف التصعيد. وينبغي لجميع الجهات الفاعلة، الداخلية والخارجية، الامتناع عن أي خطوات يمكن أن تقوض الاستقرار أو تعمق الانقسامات في ليبيا وتهدد بتقويض التقدم الذي تحقق بشق الأنفس خلال العامين الماضيين. وتؤيد المملكة المتحدة بقوة المستشارة الخاصة ستيفاني وليامز وتحث طرفي المأزق الحالي على قبول عرضها بتيسير الحوار.

ثانيا، وكما سمعنا اليوم، أوضح ٢,٨ مليون ليبي تطلعهم إلى إجراء انتخابات. ونؤيد الجهود التي تبذلها المستشارة الخاصة وليامز للتوسط بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة بغية إرساء أساس دستوري للانتخابات. ويجب على القادة السياسيين الليبيين تنحية المصالح الضيقة جانبا والانخراط بجدية في معالجة الظروف الأساسية التي حالت دون إجراء الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر. وبينما تدخل ليبيا في أزمة سياسية تلو الأخرى، فإن الشعب الليبي هو الذي لا يزال يعاني من عدم تقديم الخدمات بشكل صحيح ومن عدم الاستقرار الاقتصادي وهشاشة الأمن.

ثالثا، ندعو جميع الأطراف الليبية إلى حماية استقلال المؤسسات العامة وسلامتها وإعادة توحيدها. وينبغي عدم تسييس المؤسسة الوطنية للنفط ويجب أن تكون قادرة على أداء واجباتها دون تدخل. إن محاولات وقف إنتاج النفط مقلقة ولا تؤدي إلا إلى الإضرار باقتصاد ليبيا وشعبها. والمؤسسات العامة الليبية موجودة لخدمة ليبيا بأكملها ويجب تمكينها من القيام بذلك.

في الختام، تقف ليبيا على مفترق طرق. وهناك خطر حقيقي من حدوث تصعيد خطير يمكن أن يقوض وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بشق الأنفس ويهدد استقرار ليبيا. وقد أصبح لزاما علينا جميعا الآن أن نيسر إيجاد سبيل لإجراء الانتخابات التي ينتظرها الشعب الليبي.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر مقدمي الإحاطات – وكيلة الأمين العام ديكارلو والسفير تيرومورتي والسيدة شعيتر – وأن أرحب بزميلنا سفير ليبيا في جلسة هذا الصباح.

إن تدهور الحالة العامة على أرض الواقع في ليبيا منذ تأجيل انتخابات كانون الأول/ديسمبر مسألة تثير قلقا بالغا حقا. وباتت الوحدة والهدوء الهشين اللذين تم تحقيقهما بشق الأنفس منذ توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠ معرضين الآن للخطر. ومن أجل الشعب الليبي، لا يمكن، ولا ينبغي، السماح بتقويضهما.

إن التقارير عن حشد القوات في طرابلس وفي محيطها مقلقة للغاية. والاستقطاب السياسي الخطير الذي نشهده مثير للقلق بنفس القدر. ونكرر مناشدتنا جميع الأطراف الإحجام عن العنف وعن أي أفعال أو أقوال استفزازية أو مزعزعة للاستقرار.

وفي هذا المنعطف الحرج، تقع على عاتق جميع الجهات الفاعلة مسؤولية حماية التقدم الذي عمل الشعب الليبي جاهدا، وبدعم من المجتمع الدولي، لتحقيقه في السنوات الأخيرة. ولا يمكن حل الخلافات العالقة بين أصحاب المصلحة الليبيين إلا من خلال الحوار السلمي. وهذا أقل ما يستحقه الشعب الليبي.

ولذلك، نرحب بالاقتراح الذي قدمته مؤخرا المستشارة الخاصة وليامز بعقد لجنة مشتركة من مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة. ونأمل أن يساعد الأساس الدستوري التوافقي الذي ستتوخاه تلك اللجنة في إيجاد سبيل للخروج من المأزق الحالي. والوجهة واضحة: إجراء انتخابات ذات مصداقية وشفافة وشاملة. لقد برهن أبناء الشعب الليبي بوضوح أنهم مستعدون لاختيار قادتهم؛ وينبغي ألا يضطروا إلى الانتظار إلى أجل غير مسمى للإدلاء بأصواتهم في صناديق الاقتراع.

إن للنساء الليبيات، مثل السيدة شعيتر، كل الحق في المشاركة الكاملة والآمنة في الانتخابات، سواء كمرشحات أو كناخبات. وذلك أمر أساسي لبلوغ هدف تحقيق سلام شامل ومستدام. وندعو جميع الأطراف إلى المشاركة في عملية اللجنة المشتركة بحسن نية وتسمية ممثليها على وجه السرعة والتعاون الكامل مع المستشارة الخاصة.

ويشكل الاحترام الكامل للحقوق الإنسانية لليبيين من جميع الخلفيات شرطا أساسيا بالنسبة لهم لتشكيل مستقبل بلدهم. وعمليات الاختطاف والاختفاء الأسبوعية التي يتعرض لها الصحفيون ونشطاء المجتمع المدني، كما وثقتها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، أمر مؤسف. فالحيز المدني الحر هو محور الديمقراطية. وحمايته أمر بالغ الأهمية.

احتفلنا لتونا، في الأسبوع الماضي، باليوم الدولي للمرأة. ومن المؤسف أنه تزامن مع إعلان السلطات الليبية تعليق العمل في وضع خطة عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، وهو أمر كان قد تم الاتفاق عليه بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في العام الماضي. ويسلط القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠١) الضوء على الدور الحاسم الذي تؤديه المرأة في بناء ديمقراطيات سلمية وشاملة للجميع ويدعو إلى اتخاذ تدابير خاصة لحماية النساء والفتيات من العنف. ونحث السلطات بإخلاص على إعادة النظر في تعليق ذلك العمل، الذي نعتقد أنه يظل حيويا لجهود بناء السلام في ليبيا.

كما نأسف أسفا عميقا لعدم إحراز تقدم ملموس في معالجة الظروف التي يواجهها المحتجزون والمهاجرون واللاجئون، بمن فيهم العديد من النساء والأطفال المحتجزين تعسفا في مرافق تديرها الدولة ومرافق تديرها جهات من غير الدولة. وإنه لأمر مأساوي أن المحتجزين ما زالوا يواجهون مخاطر عنف جنسي متزايدة، بما في ذلك الاغتصاب. وندعو السلطات الليبية إلى تكثيف جهودها على وجه السرعة لمنع تلك الانتهاكات ووضع حد لجميع ممارسات الاحتجاز التعسفي. وعلاوة على ذلك، ينبغي إجراء تحقيقات شاملة في جميع الادعاءات المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني، فضلا عن غيرها من انتهاكات حقوق الإنسان، ومقاضاة مرتكبيها. ومن الضروري مساءلة مرتكبي هذه الجرائم.

ونشدد على أن العمل الحيوي الذي تضطلع به البعثة المستقلة لتقصي الحقائق بشأن ليبيا خطوة حاسمة نحو تحقيق العدالة والمساءلة.

أخيرا، نعرب مرة أخرى عن دعمنا الكامل لجهود المستشارة الخاصة، التي ما فتئت تعمل بلا كلل مع الأطراف على أرض الواقع. ونتطلع إلى تعيين مبعوث خاص في الوقت المناسب وإلى تجديد ولاية البعثة في الشهر المقبل في وقت تقف فيه ليبيا عند منعطف حرج على الطريق المفضي إلى تحقيق السلام.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو. كما أشكر السفير تيرومورتي على إحاطته بشأن عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا. وأرحب بوفد ليبيا في هذه الجلسة. كما أشكر مقدمة الإحاطة، ممثلة المجتمع المدني.

للأسف، لم تكن التطورات السياسية الأخيرة في ليبيا غير متوقعة تماما. ويُعرض التقدم المحدود المحرز في عملية المصالحة الوطنية وغياب إطار دستوري وتأجيل الانتخابات الاستقرار الهش الذي تحقق بعد سنوات من النزاع للخطر. ومرة أخرى، يجد البلد نفسه منقسما بين سلطات متنافسة، لا تستطيع أي منها أن تدعي شرعية التصويت.

وفي هذا الوقت من عدم اليقين، نحث القوى السياسية الليبية على ضبط النفس والامتناع عن العنف وتجديد التزامها بالمصالحة

الوطنية. كذلك، ندعو إلى وضع جدول زمني للانتخابات فورا، احتراما لإرادة ٢,٨ مليون شخص سجلوا أسماءهم للتصويت في نهاية العام الماضي، وإلى إعداد إطار دستوري يحدد العلاقات بين السلطات وينظم الانتخابات.

وتؤيد البرازيل جهود الوساطة التي تبذلها المستشارة الخاصة ستيفاني وليامز، ولا سيما اقتراحها إنشاء لجنة مشتركة من مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة لوضع أساس دستوري توافقي للانتخابات. ونعتقد أن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تضطلع بدور رئيسي في ضمان الحفاظ على وقف إطلاق النار واستمرارية عملية سلام يقودها الليبيون ويملكون زمامها، من دون تدخل خارجي.

إن الانتخابات والحوار السياسي ضروريان لضمان ثقة الشعب الليبي في المصالحة الوطنية. ولكن من الضروري أيضا أن نذهب إلى أبعد من ذلك ونعرب عن إدانتنا الحازمة لمخربي عملية السلام. ويجب ألا يفلت الأفراد المتورطون في أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان من العقاب.

وتكرر البرازيل إدانتها لمقتل مئات الأشخاص في ترهونة، والذين عثر عليهم مدفونين في مقابر جماعية. ولا يمكن التسامح مع حوادث من هذا القبيل ويجب تحديد المسؤولين عنها ومحاسبتهم على جرائمهم. كذلك، ندين المعاملة المهينة للاجئين المحتجزين في مراكز الاحتجاز. فمن غير المقبول أن تتعرض الأسر التي أُجبرت على مغادرة بلدانها الأصلية نتيجة الضرورة القصوى للاحتجاز التعسفي وأن تُنتهك حقوقها الإنسانية.

إن مكافحة الإفلات من العقاب وضمان سيادة القانون هما السبيل الوحيد للشعب الليبي لاستعادة الثقة في مؤسساته. ومن دون ذلك، لا يمكن لأي حكومة أن تدعي أي درجة من الشرعية.

ويتوقف استقرار ليبيا في نهاية المطاف على قدرة البلد على استئناف تنميته. وتحيط البرازيل علما بأوجه التقدم المؤسسي التي تحققت مؤخرا، مثل الجهود المبذولة لإعادة توحيد المصرف المركزي. ونفهم أنه من الضروري أيضا أن تستعيد ليبيا إمكانية الوصول إلى أصولها الموجودة في الخارج. فتلك الموارد ملك للشعب الليبي ويجب استخدامها لصالحه.

وتكرر البرازيل تأكيد دعمها لسلامة أراضي ليبيا وسيادتها وتعرب عن تضامنها مع الشعب الليبي.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر وكيلة الأمين العام، السيدة روزماري ديكارلو، ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، السفير تيرومورتي، على إحاطتيهما. وقد استمعنا عن كثب إلى البيان الذي أدلت به السيدة شعيتر.

إننا نحترم رغبة الليبيين في حل مشاكلهم الداخلية بشكل مستقل. وعلى ذات المنوال، نحترم تعيين مجلس النواب وتشكيل حكومة جديدة بقيادة رئيس الوزراء باشاغا. فتلك خطوة هامة نحو حل الأزمة التي طال أمدها.

وفي الوقت نفسه، تدعو التطورات في ليبيا في أعقاب عدم إجراء الانتخابات العامة التي كانت مقررة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ إلى القلق. وهناك خطر من الانزلاق إلى وضع توجد فيه حكومتان في البلد بحكم الأمر الواقع مع تدهور الحالة فيه، وهو أمر محفوف بمخاطر استئناف المواجهات المسلحة. ويجب عدم السماح بحدوث ذلك. وندعو إلى حل النزاعات القائمة من خلال المفاوضات والحلول التوفيقية.

ويحدونا الأمل في أن يتمكن الشعب الليبي، في ظل الظروف الصعبة الراهنة، من التوصل إلى اتفاق وطني وحل المهام المعقدة المتصلة بالفترة الانتقالية على أساس حوار شامل للجميع. ومن الضروري إحراز تقدم ملموس بشأن المسائل المتعلقة بإعادة توحيد الهياكل الإدارية والأمنية في ليبيا وتعزيز الاقتصاد والقطاع الاجتماعي. ونعلق أهمية خاصة على الأعمال التحضيرية لإجراء الانتخابات العامة في إطار زمني معقول.

ولم نشهد بعد تقدما إيجابيا كبيرا على المسار العسكري نحو التوصل إلى تسوية. وبطبيعة الحال، نرحب بتوقف الأعمال العدائية في ليبيا منذ أكثر من عام.

ونرحب أيضا بالاجتماعات المنتظمة للجنة العسكرية المشتركة ٥+٥. بيد أن الطرفين لا يتخذان خطوات ملموسة لاستباق تصعيد محتمل للأعمال العدائية المسلحة المستمرة. ولم يبدأ سحب الأسلحة الثقيلة، ولم تتم إعادة نشر الوحدات العسكرية. وكل ذلك يهدد بتقويض وقف إطلاق النار ويؤدي إلى اندلاع أعمال عنف جديدة في أعقاب استفزاز متعمد أو حادث غير مقصود.

وفيما يتعلق بإجلاء القوات الأجنبية من ليبيا، فإن موقفنا هنا معروف جيدا. وما فتئنا ندعو باستمرار إلى الانسحاب المتزامن والمتوازن والمطرد والمرحلي لجميع الجماعات المسلحة والوحدات المسلحة غير الليبية.

ونعتقد أن ذلك النهج المحدد سيساعد على تجنب حدوث تحول سلبي في ميزان القوى يمكن أن يؤدي إلى أعمال قتالية مسلحة.

ونود أن نؤكد أننا نتطلع إلى تعيين مستشار خاص جديد معني بليبيا في الوقت المناسب، والذي أصبح عمله من أجل التوصل إلى تسوية شاملة أكثر أهمية من أي وقت مضى. ولم يتغير الموقف الروسي، وهو أن الترشيح يجب أن يكون مقبولا لدى الشعب الليبي ويجب أن يدعمه أصحاب المصلحة الإقليميون وأن يوافق عليه أعضاء مجلس الأمن.

ومما يزعجنا أنه على خلفية الأحداث الجارية التي كان لها أثر خطير على الحالة السياسية في ليبيا، تلقى أعضاء مجلس الأمن معلومات محدودة من الأمين العام عن أنشطة مستشارته الخاصة، ستيفاني وليامز. كما أننا مندهشون من حقيقة أن القائمين على الصياغة في الملف الليبي في مجلس الأمن فشلوا أيضا في إظهار استباقيتهم المعتادة، التي يمكن رؤيتها في مجالات أخرى، مفضلين إلقاء الظلال على العمليات الخطيرة التي تجري في ليبيا.

وفي الختام، أود أن أشدد على أننا ما زلنا نشعر بالانزعاج إزاء مشكلة الهجرة غير المشروعة وانتشار الأسلحة في ليبيا. يؤثر ذلك على أمن البلد نفسه وعلى منطقة الساحل والصحراء ككل. من الواضح أنه بعد مرور ١١ عاما، لم يتمكن البلد بعد من معالجة عواقب انهيار الدولة الليبية الناجم عن التدخل غير القانوني لمنظمة حلف شمال الأطلسي. ونود أيضا أن نؤكد على أن القيود الدولية ينبغي أن تساعد في تيسير العملية السياسية لاستعادة الاستقرار في ليبيا وألا تعرقل الجهود المبذولة لتحقيق تلك الغاية، فضلا عن ضمان حماية أصول ليبيا وعدم الاستفادة منها في إثراء الدول الغربية.

السيد بيانغ (غابون) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم غابون وغانا وكينيا. ونشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو؛ والسفير تيرومورتي، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا؛ والسيدة جازية جبريل محمد شعيتر على إحاطاتهم ومنظوراتهم الثاقبة للوضع في ليبيا. ونرحب أيضا بمشاركة الممثل الدائم لليبيا.

وبالاستماع إلى الشعب الليبي، سمعنا مرارا وتكرارا رغبته الشديدة في تهيئة بيئة آمنة يسعى فيها إلى تحقيق تطلعاته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وفي السنة ونصف السنة الماضية، أحرز هذا الشعب تقدما كبيرا في عملية السلام الخاصة به. والواقع أن الجمود السياسي الحالي في ليبيا، فضلا عن الزيادة المبلغ عنها في حركة الجماعات المسلحة حول طرابلس، أمر مثير للقلق لأنه يهدد بتقويض المكاسب التي تحققت بشق الأنفس، بما في ذلك على مسارات أخرى من عملية السلام. ومن المهم كسر الجمود بسرعة.

ولذلك، فإننا ندعو جميع الأطراف إلى الهدوء وضبط النفس ونشجعهم على استخدام قنوات الوساطة التي توفرها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والدول المجاورة والشركاء الآخرون ذوو النوايا الحسنة.

ونحن نقر وندعم رغبة الشعب الليبي في إجراء انتخابات. ونثني عليهم لتسجيلهم بأعداد كبيرة كناخبين. ومن المهم أن تستند الانتخابات إلى إطار دستوري يحظى بأوسع توافق ممكن في الآراء.

(تكلم بالفرنسية)

ونقترح أن تستند جهود الأمم المتحدة والشركاء الدوليين إلى الضرورات الحتمية الثلاث التالية.

الضرورة الحتمية الأولى هي الحوار الوطني والمصالحة الوطنية. وقد أكدت مجموعة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن دائما على أهمية إعطاء الأولوية للحوار الوطني والمصالحة الوطنية، وهما أمران حيويان للخروج بشكل دائم من حالة الجمود السياسي. ولا غنى عن إدماج الحوار الوطني والمصالحة الوطنية في جميع مراحل عملية السلام، بما في ذلك توحيد المؤسسات الوطنية وتنفيذ خطة العمل الشاملة للجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ المؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١. ونشدد أيضا على الحاجة إلى عملية شاملة تأخذ في الحسبان جميع الأطراف الفاعلة، بمن فيهم النساء والشباب، بغية زيادة ملكية نتائج الانتخابات وقبولها. ونشجع الشعب الليبي على الاستفادة من المساعي الحميدة للأمين العام والاتحاد الأفريقي في تنفيذ الحوار الوطني والمصالحة الوطنية.

وتتعلق نقطتي الثانية بولاية أكثر قوة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وتتمثل ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في دعم عملية السلام بغية تزويد البعثة بالموارد اللازمة للاستجابة بفعالية لمطالب السلام في كل مرحلة من مراحل العملية. ويجب تنفيذ توصيات الاستعراض الاستراتيجي المستقل الذي أجري في العام الماضي. ونشجع أعضاء المجلس على العمل من أجل التوصل إلى توافق في الآراء يستند إلى تلك العناصر في سياق تجديد جوهري لولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لفترة طويلة من الزمن.

ثالثا، هناك حاجة إلى تنفيذ ضمانات إزاء عواقب عدم الاستقرار في المنطقة. ويقوض وجود المقاتلين والمرتزقة الأجانب واستمرار نشاطهم في ليبيا سيادة البلد وسلامته الإقليمية ويعقد عملية السلام. ويشكل ذلك الوجود أيضا تهديدا لمنطقة الساحل، التي تيسر حدودها المليئة بالثغرات حرية حركة تلك القوات. وسيتطلب انسحابهم من ليبيا المتابعة والتنسيق لضمان نزع سلاحهم وتسريحهم وإعادة إدماجهم في بلدانهم الأصلية.

ولذلك، من المهم أن تجري عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج هذه بالتنسيق الوثيق مع الدول المجاورة استنادا إلى الآليات الإقليمية ودون الإقليمية المختصة ودعم المجتمع الدولي. ونود أيضا أن نشدد على أن الهشاشة الإقليمية الناجمة عن تكدس المقاتلين الأجانب والمرتزقة الأجانب تهيئ مناخا يفضي إلى تطور الإرهاب. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان مساعدة ليبيا على تعزيز قدرتها على مكافحة الإرهاب.

وبالنظر إلى الصلة التي لا تنفصم بين ليبيا والساحل والقارة الأفريقية بأسرها، نوصي بأن يستفيد الأمين العام من الكم الهائل من الخبرات الأفريقية المتاحة في سياق القيادة الرفيعة المستوى للأمم المتحدة لتحقيق تقدم في الحوار بين الأطراف وتعزيز التنسيق مع دول المنطقة.

ونكرر الإعراب عن قلقنا العميق إزاء معاناة آلاف المهاجرين واللاجئين في ليبيا. واستمرار اعتراض المهاجرين الذين يعبرون البحر الأبيض المتوسط بحثا عن حياة أفضل في أوروبا وإعادتهم إلى الموانئ الليبية ليس حلا دائما.

وعلاوة على ذلك، فإن إنشاء مناطق انتظار ذات ظروف غير إنسانية أمر غير مقبول. وندين المعاملة المهينة التي يعاني منها المهاجرون وندعو جميع أصحاب المصلحة إلى وقف هذه الممارسات. وندين أيضا توفير الموارد المحددة الأهداف ونشر المعلومات التي تدعم هذه المعاملة. ويجب على المعنيين احترام قواعد القانون الدولي ذات الصلة والتعاون مع المجتمع الدولي لإيجاد سبل ناجعة لمعالجة الأسباب الجذرية لتلك الهجرة.

وبينما تظهر أوروبا تعاطفها مع اللاجئين من أوكرانيا، نحض الاتحاد الأوروبي على إظهار نفس التعاطف، تمشيا مع القانون الدولي الإنساني، مع الأفارقة الفارين من أزمات الأمن والمناخ غير المسؤولين عنها.

وفيما يتعلق بالجزاءات، نذكر بأن جميع الأصول الليبية المجمدة يجب الحفاظ عليها وإعادتها في نهاية المطاف إلى الشعب الليبي. ولذلك، فإننا نذكر بضرورة حمايتها من الضياع أو الاختلاس.

ونشجع أبناء الشعب الليبي على مواصلة مسار السلام. فعلى الرغم من الانتكاسات المؤقتة التي تعرضوا لها، فإنهم يستطيعون إعادة البناء بشكل أفضل وأقوى. ولكن ليبنوا أمة قوية ومزدهرة لأنفسهم ولأحفادهم، يجب عليهم جميعا أن يظهروا المرونة والتراضي، وأن يختاروا وضع مصالح البلد قبل المصالح الفردية. ونحث جميع الأطراف على التخلي عن المطالب الفردية اليوم من أجل الصالح الجماعي في المستقبل.

وأخيرا، نؤكد من جديد تضامننا مع الشعب الليبي في السعي إلى عملية سلام يقودها الليبيون حقا ويتولون زمامها. كما نؤكد من جديد احترامنا لسلامة أراضي ليبيا وسيادتها.

السيد دي لا فوينتي راميرس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو وزميلنا السفير تيرومورتي والسيدة شويطر على إحاطاتهم. وأرحب بممثل العراق في جلسة اليوم.

في عام ٢٠٢١، شهد المجتمع الدولي الآثار الإيجابية للعملية التدريجية لإحلال السلام في ليبيا. وعلى الرغم من التحديات الكبيرة، مكن وقف إطلاق النار وتشكيل حكومة وحدة وطنية من إعادة تنشيط الحياة الاقتصادية بسرعة، وانخفاض كبير في عدد المشردين داخليا، وتخفيض الاحتياجات الإنسانية في البلد.

ومن المؤسف أن النزاع الحالي حول السلطة التنفيذية في ليبيا يعرض للخطر ما أحرزته العملية السياسية من تقدم هش لكنه حاسم. ولهذا السبب يدعو بلدي على وجه الاستعجال جميع الجماعات السياسية الليبية إلى التصرف بمسؤولية وإيجاد حل تفاوضي للحالة الهشة السائدة. كما ندعو الجهات الفاعلة الدولية إلى استخدام نفوذها لتسهيل التوصل إلى اتفاق يحافظ على العملية السياسية، مع الاحترام الكامل لسيادة ليبيا وسلامتها الإقليمية.

والمهام المعلقة التي ستضطلع بها الحكومة بدعم من الفصائل السياسية الليبية مهام متعددة، ومن أهمها تنظيم الانتخابات في أقرب وقت ممكن. فتسجيل ما يقرب من ٣ ملايين مواطن ليبي في السجلات الانتخابية في نهاية العام الماضي يظهر اهتمام السكان بالمشاركة في الانتخابات والمضي قدما نحو الانتقال الديمقراطي.

و مبادرة المستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بليبيا، السيدة ستيفاني وليامز، لإنشاء لجنة مشتركة لصياغة أساس دستوري للانتخابات خطوة في الاتجاه الصحيح. وبناء على ذلك، ندعو المجلس الأعلى للدولة ومجلس النواب إلى المشاركة في هذه العملية بروح بناءة. ومن الضروري وجود أساس قانوني متين، تقبله جميع الأطراف السياسية الفاعلة، لضمان أن تكون الانتخابات فرصة للمضي قدما صوب المصالحة الوطنية وألا تؤدي إلى مزيد من المواجهات والتصدعات.

وفي السياق الحالي لتجدد عدم الاستقرار، نشجب استخدام القوة الذي يحد من المشاركة السياسية، فضلا عن تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان ضد أشد الفئات ضعفا، مثل المهاجرين في ليبيا. ونحث جميع الأطراف الفاعلة في النزاع على ضمان سلامة السكان المدنيين والتعاون مع الجهود المتعلقة بالمساءلة. وتكرر المكسيك الإعراب عن اقتناعها بأن المصالحة في ليبيا لن تتحقق إلا إذا حظي ضحايا النزاع بإمكانية اللجوء إلى القضاء.

وأختتم بياني بالإشارة إلى دعم المكسيك لعمل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. ونأمل أن يتمكن مجلس الأمن من الاتفاق، عند التجديد المقبل لولاية البعثة، على تشكيلها بصورة تسمح لها بالاستجابة بفعالية أكبر لواقع النزاع في ليبيا.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر السيدة ديكارلو والسيدة شعيتير على إحاطتيهما، وكذلك الممثل الدائم للهند.

تواجه ليبيا حاليا حالة هشة. ويجب ألا نعرض للخطر التقدم الذي أحرزه الليبيون أنفسهم في الأشهر الأخيرة وتحت رعاية الأمم المتحدة. وأفكر بصفة خاصة في اتفاق وقف إطلاق النار، والعمل الرائع الذي

قامت به اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥، والحوار السياسي بين جميع المناطق وجميع القوى السياسية.

والأولوية المطلقة اليوم هي الحفاظ على الاستقرار ووحدة البلد واحترام نص وروح اتفاق وقف إطلاق النار. ويجب أن نتجنب أي شيء يمكن أن يؤدي إلى تقسيم البلد.

ويساور فرنسا القلق إزاء التهديدات باستخدام القوة، والدعوات إلى العنف، وأعمال التخويف، والعقبات التي تعترض حرية التنقل التي تزايدت في الأسابيع الأخيرة. ونكرر التأكيد على أهمية الحفاظ على حرية التنقل في جميع أنحاء ليبيا من أجل الحفاظ على وحدة البلد، بما في ذلك في المجال الجوي.

ومن المرجح أن يفرض مجلس الأمن جزاءات على أي فرد أو كيان يهدد السلام والاستقرار والأمن أو يعيق تقدم المرحلة الانتقالية في ليبيا. وإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية شرط مسبق لتحقيق الاستقرار في البلد.

وتود فرنسا أن تشهد انتخابات رئاسية وبرلمانية متزامنة. ونؤيد دعوة الأمين العام إلى إجرائها في أقرب وقت ممكن. فبإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة وشفافة وشاملة، بمشاركة كاملة من النساء في جميع أنحاء البلد، سيتسنى إكمال العملية الانتقالية، وإعادة توحيد المؤسسات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية، ومكافحة الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا.

وتوقعات السكان بعد عقد من النزاع توقعات كبيرة، كما يتضح من المعدلات القياسية لتسجيل الناخبين وتعبئة المواطنين من أجل إجراء الانتخابات. وتشجع فرنسا جميع الجهات الفاعلة الليبية على العمل من أجل تنفيذ خارطة طريق ذات مصداقية للانتخابات. ونؤيد جهود الأمم المتحدة في هذا الصدد. ولا يمكن حل الأزمة السياسية الحالية إلا من خلال الحوار بين الليبيين وقادتهم السياسيين ومؤسساتهم – وهو حوار يجب أن يؤدي بالضرورة إلى وجود سلطة تنفيذية واحدة في طرابلس قادرة على حكم البلد بأكمله والوفاء بوعد الديمقراطية الذي قُطع لليبيين.

و الحفاظ على استقلال ونزاهة المؤسسة الوطنية للنفط وضمان التوزيع الشفاف والعادل لعائدات النفط في جميع أنحاء البلد ضروريان لتحقيق الاستقرار في البلد. وتقع على عاتق السلطات الليبية والمصرف المركزي الليبي مسؤولية ضمان الإدارة الشفافة للأموال العامة.

وأخيرا، تظل فرنسا ملتزمة بانسحاب المرتزقة والمقاتلين والقوات الأجنبية. ويجب أن يقود الليبيون هذه العملية ويوجهونها بمساعدة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وبالتنسيق مع دول المنطقة. وتدعو فرنسا الأمم المتحدة إلى زيادة مساهمتها في هذا المجال. وسنظل أيضا متيقظين فيما يتعلق بالتنفيذ الكامل لحظر الأسلحة.

وفي السياق الحالي المتعلق بليبيا، تدعو فرنسا جميع الجهات الفاعلة إلى الحفاظ على المكاسب التي تحققت خلال العام الماضي واستكمال العملية الانتقالية. وندعو الجهات الفاعلة الدولية إلى التعاون على تحقيق هذه الغاية وضمان أن يكون لدى الأمم المتحدة جميع الأدوات اللازمة لدعم العملية الانتقالية داخل ليبيا، لا سيما بهدف تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في نهاية نيسان/أبريل وتعيين مبعوث خاص.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود أن أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والسفير تيرومورتي، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) والممثل الدائم للهند، على إحاطتيهما. وأرحب بحضور السفير السني، الممثل الدائم لليبيا، في هذه الجلسة.

أدى النزاع المستمر منذ ١١ عاماً في ليبيا إلى عواقب وخيمة على الشعب الليبي مع آثار غير مباشرة بعيدة المدى على أفريقيا ككل، ولا سيما منطقة الساحل وحوض البحر الأبيض المتوسط. إن الشعب الليبي والمجتمع الدولي يتشاطران الأمل في أن تبقى عملية السلام الليبية على المسار الصحيح وأن تحرز تقدماً مستمراً وأن تحقق سلاماً دائماً في أقرب وقت ممكن.

مع ذلك، ووفقاً للإحاطة التي قدمتها وكيلة الأمين العام ديكارلو، فإن الخلافات والتوترات بين الأطراف في ليبيا قد اشتدت منذ بعض

الوقت. والزخم الإيجابي الذي ساد في العام الماضي ينحسر. وقد ازداد عدم اليقين فيما يتعلق بالعملية السياسية. كل تلك المسائل مؤسفة ومقلقة للغاية. وتود الصين أن تبدي الملاحظات التالية:

أولاً، ينبغي التمسك بالمبدأ الأساسي المتمثل في السلام. فقد تم التوصل بشق الأنفس إلى وقف إطلاق النار الحالي في ليبيا. ومن شأن الانتكاس إلى النزاع أن يفسد جميع مكاسب السلام التي تحققت خلال العامين الماضيين. وقد لاحظت الصين أن جميع الأطراف في ليبيا التزمت الهدوء عموماً ومارست ضبط النفس في هذا الوقت الحرج. ونأمل أن تواصل السعي إلى تسوية سياسية وأن تتجنب اتخاذ أي إجراء قد يعقّد الحالة. وينبغي لجميع الأطراف التي لها نفوذ للتأثير على الحالة في ليبيا أن تلتزم بمبدأ العملية التي يقودها الليبيون ويملكون زمامها وأن تضطلع بدور نشط وبناء في هذا الصدد.

وينبغي لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، في إطار ولايتها، مواصلة العمل مع اللجنة العسكرية المشتركة ٥ + ٥ في رصد وقف إطلاق النار. ويجب على المقاتلين الأجانب والمرتزقة في ليبيا الانسحاب بطريقة مرحلية ومتوازنة ومنظمة ومنتظمة بدون تأخير.

ثانياً، يجب أن يكون هناك إصرار على الحوار والتشاور. ترجع الصعوبات في العملية السياسية في ليبيا أساساً إلى عدم وجود توافق في الآراء بين الأطراف. ونأمل أن تستعيد جميع الأطراف في ليبيا زخم الحوار الذي ساد قبل فترة، وأن تتوصل إلى اتفاق مبكر بشأن القضايا الحيوية لمستقبل ليبيا، خاصة فيما يتعلق بالجدول الزمني وخريطة الطريق للانتقال السياسي، ومعالجة الأسباب المباشرة لتأجيل الانتخابات وإجرائها في أقرب وقت ممكن، مع الحفاظ على السلام والاستقرار في البلد من أجل فتح فصل جديد للتنمية الوطنية الليبية.

وتشجع الصين بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على مواصلة تيسير محادثات السلام بنشاط. ومن حيث المبدأ، نؤيد تجديد ولاية البعثة وندعو إلى التعيين الفوري لمبعوث خاص للأمين العام إلى ليبيا، على النحو المنصوص عليه في قرارات المجلس.

ثالثاً، ينبغي تعزيز السلام من خلال التنمية. إن تنمية الاقتصاد وتحسين سبل عيش الناس يمكن أن يساعدا الشعب الليبي على جني ثمار السلام وتوطيد قوة من أجل السلام. لم يكن من السهل تحقيق عودة إنتاج النفط الليبي إلى مستويات ما قبل الحرب. وينبغي ضمان استقرار إنتاج النفط وتصديره باعتباره المصدر الرئيسي للإيرادات الوطنية الليبية. لقد تحسن الوضع الإنساني في ليبيا إلى حد ما. وتشجّع الصين المجتمع الدولي على المشاركة بنشاط في إعادة إعمار ليبيا وزيادة الدعم للانتعاش الاقتصادي والتنمية في ليبيا. ما برح القلق يساور الحكومة الليبية منذ فترة طويلة إزاء الخسائر التي تكبدتها بسبب الأصول المجمدة. وينبغي لمجلس الأمن ولجنة الجزاءات الليبية أن يأخذا هذه المسألة على محمل الجد وأن يعتمدا تدابير عملية.

السيد تيرومورتي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها. كما أشكر السيدة جازية جبريل شعيتير على ملاحظاتها، ونرحب بحضور الممثل الدائم لليبيا في هذه الجلسة.

لقد أحطنا علماً مع القلق بالتطورات الأخيرة والخلافات السياسية في ليبيا. ونأمل أن تتمكن الأطراف المعنية من إيجاد حل سلمي لجميع المسائل السياسية المعلقة، مع مراعاة المصالح الأوسع نطاقاً للشعب الليبي. وفي ذلك الصدد، نؤكد مرة أخرى على حتمية إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في أقرب وقت ممكن. لقد رأينا الحماسة تدب في أوساط الشعب الليبي الذي سجل بأعداد كبيرة للتصويت.

وسيكون إجراء الانتخابات في الوقت المناسب ضرورياً للمضي قدماً بالزخم الذي ولده توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠. وفي ذلك الصدد، نقدر جهود الأمم المتحدة الساعية لتشكيل لجنة مشتركة من ممثلي مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة للبت في الأساس الدستوري لإجراء الانتخابات.

ولاحظنا أيضاً، بما في ذلك من الإحاطة التي قدمتها وكيلة الأمين العام، أن هناك تحديات خطيرة لا تزال قائمة في ليبيا، بما في ذلك ما ورد عن تعبئة الجماعات المسلحة في طرابلس وما حولها.

ومما يثير القلق بنفس القدر أيضاً عودة النشاط الإرهابي والانتهاكات المستمرة لحظر الأسلحة.

يجب أن تكون الأولوية الآن لضمان إجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن بطريقة حرة ونزيهة وشمولية وذات مصداقية. ونأمل أن تتمكن جميع الأطراف في ليبيا من الالتفاف حول هذا الهدف المشترك. كما ندعو مجلس الأمن والمجتمع الدولي إلى دعم الشعب الليبي في ذلك المسعى. وينبغي أن تكون هناك رسالة واضحة ضد العنف بجميع أشكاله، الأمر الذي يمكن أن يقوض التقدم المحرز منذ عام ٢٠٢٠.

ولا بد من صون سيادة ليبيا ووحدتها وسلامتها الإقليمية. ويجب أن يقود الليبيون العملية السياسية وأن يمسكوا بزمامها بالكامل من دون إملاء أو تدخل خارجي. ونشدد أيضاً على ضرورة إحراز تقدم ملموس في الانسحاب التام والكامل للقوات الأجنبية والمرتزقة. ويتعين علينا التخطيط لنزع سلاح الجماعات المسلحة والجهات الفاعلة المسلحة غير التابعة للدولة وتسريحها وإعادة إدماجها.

كما من المهم أن يركّز المجتمع الدولي اهتمامه على خطر الإرهاب في أفريقيا، ولا سيما في منطقة الساحل. ويجب علينا أن نكفل عدم السماح للجماعات الإرهابية والكيانات المنتسبة لها بالعمل دون رادع في ليبيا. فقد سلط تقرير الأمين العام (S/2022/31) الضوء على وجود معسكرات تدريب لتنظيم داعش وما يرتبط به من كيانات في جنوب ليبيا. ومن الأهمية بمكان أن يركز مجلس الأمن على التهديد المتزايد للإرهاب في أفريقيا وأن يتخذ إجراء بشأنه.

لقد ارتبطت الهند تقليدياً بعلاقات وثيقة ومفيدة للطرفين مع الشعب الليبي، وما زلنا ملتزمين بدعم ليبيا والشعب الليبي في مسعاهما إلى تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في البلد.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها والسفير تيرومورتي على التقرير الدوري للجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا. وأود أيضاً أن أشكر السيدة جازية جبريل شعيتير على إحاطتها الثاقبة.

وكما سمعنا، فإن الوضع في ليبيا هش. ويساورنا القلق إزاء احتمال تصاعد العنف والقتال. من الأهمية بمكان أن تحافظ ليبيا على المكاسب التي تحققت وألا تعود للسقوط مجدداً في دوامة العنف. ونحثّ جميع الأطراف الفاعلة على الامتناع عن الأعمال والخطب الاستفزازية. إن الطريق إلى ليبيا مستقرة يسودها السلام يمرّ من خلال الحوار. ولا يمكن حل الخلافات إلا بالوسائل السياسية والدبلوماسية.

وفي حين يدعو القادة الليبيون إلى عملية سياسية يقودها الليبيون ويملكون زمامها، يجب على نفس القادة إظهار المسؤولية تجاه شعبهم الذي يطالب بتحسين الخدمات العامة وبإبداء رأيه من خلال الديمقراطية وبمستقبل أفضل. لا يمكن لقوى الوضع الراهن أن تستمر في تجاهل تلك المطالب.

ونرحّب بمبادرة المستشارة الخاصة وليامز بتشكيل لجنة مشتركة مع ممثلين عن مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة لوضع إطار دستوري للانتخابات. إن التعاون والحلول التوفيقية أمران أساسيان. ونحث الأطراف على الإسهام في تلك العملية بطريقة بناءة ومرنة، وينبغي لجميع الجهات الفاعلة الدولية أن تدعم العملية.

يجب أن يكون الهدف هو النقل السلمي للسلطة إلى المؤسسات المنتخبة ديمقراطياً. ومن الضروري ألا ندع المفسدين ينشؤون مسارات بديلة غير ديمقراطية. وقد سجل ما مجموعه ٢,٨ مليون ليبي نفسه للتصويت. إنهم يستحقون أن تسمع أصواتهم. وفي هذه الحالة المتوترة، من الأهمية بمكان التقيد باتفاق وقف إطلاق النار، ونحث على مواصلة التعاون في إطار اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥.

وبالمثل، من الضروري أن ينسحب المقاتلون الأجانب والمرتزقة والقوات الأجنبية من البلد، على النحو الذي طالب به الليبيون أنفسهم.

ويساور النرويج قلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بإلقاء القبض على أعضاء المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان والمؤسسات غير الحكومية الدولية واحتجازهم. ونحث جميع الجهات الفاعلة السياسية على مواصلة العمل من أجل المساواة في الحقوق وكفالة مشاركة

المرأة على قدم المساواة مع الرجل في العمليات السياسية والاقتصادية، ونذكر ليبيا بواجب الدول في الوفاء بالتزاماتها فيما يخص احترام وحماية حقوق الإنسان. وتدرك النرويج أن الحالة الإنسانية في ليبيا قد تحسنت خلال العام الماضي، إذ انخفض عدد المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية بنسبة ٤٠ في المائة.

ومن الأمور المشجعة أيضا انخفاض عدد المشردين داخليا. ولكننا، في الوقت نفسه، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء استمرار انعدام الحماية للمدنيين. إن انتهاك حقوق المهاجرين واللاجئين وملتمسي اللجوء أمر غير مقبول. كما أن استمرار الحالات المبلغ عنها للأشخاص المحتجزين احتجازا غير قانوني وتعسفيا تبعث على القلق البالغ، ولا سيما حوادث العنف الجنسي والاعتداء على الأطفال.

وأخيرا، تتطلع النرويج إلى تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، الذي سيجري في الشهر المقبل. ويحدونا الأمل في أن يتمكن المجلس من الاتفاق على مشروع قرار فعال لتجديد الولاية لمدة سنة واحدة. وعلاوة على ذلك، نؤيد تنفيذ التوصيات التي صدرت عن الاستعراض الاستراتيجي المستقل.

السيد دي لورانتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والسفير تيرومورتي والسيدة شعيتر على إحاطاتهم اليوم.

من الواضح أن الوضع الحالي في ليبيا مثار قلق عميق. وثمة جهات متعددة، مشكوك في شرعيتها السياسية، تتنافس على السيطرة على الحكومة، مما يزيد من خطر تصاعد العنف ويزيد من تأخير إمكانية إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية.

لقد أوضح الشعب الليبي أنه يريد إجراء انتخابات – وليس التأخير المتواصل أو الحجج التي لا تنتهي بين النخب والعناصر جيدة التسليح. وقد أعرب حوالي ٣ ملايين ليبي بوضوح عن هذا المطلب من خلال قيامهم بالتسجيل للتصويت، وهم ينتظرون أن يفي قادتهم بوعدهم بإجراء انتخابات.

إن الانتخابات الحرة والنزيهة هي السبيل الوحيد لتحقيق الاستقرار والازدهار للشعب الليبي، وعلينا التزام بتلبية رغبة الشعب الليبي في إجراء انتخابات. ونؤيد الجهود التي تبذلها المستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة ستيفاني وليامز لبدء حوار بين الأطراف السياسية الرئيسية الفاعلة يسفر عن التوصل سريعا إلى اتفاق على أساس توافقي ودستوري لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة ونزيهة حقا على وجه السرعة. ونحث بقوة مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة على المشاركة في الحوار الذي تيسره الأمم المتحدة.

كما نشجع وسنساند ماديا الجهود المتواصلة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لتعزيز العمل الرائع الذي تؤديه المفوضية الوطنية العليا للانتخابات للتحضير لإجراء الانتخابات في مآل الأمر في إطار عملية تصويت حرة ونزيهة. وإجراء الانتخابات في غياب هذه الظروف سيؤجج النزاع.

ندعو جميع الأطراف إلى الكف عن العنف والمشاركة في المفاوضات الرامية إلى تهدئة حدة التوتر الحالية. ونود أن نعيد تذكير أولئك الذين يعرقلون أو يقوضون الاستكمال الناجح لعملية الانتقال السياسي في ليبيا بأن هذه التحركات قد تؤدي إلى الإدراج في قائمة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، وفقا للقرار ٢٥٧١ (٢٠٢١) وغيره من قرارات المجلس ذات الصلة.

ويساورنا القلق إزاء النتائج التي توصل إليها فريق الخبراء المعني بليبيا، في تقريره لمنتصف المدة، بشأن ظهور نمط لاستهداف الأفراد الذين يروجون بنشاط أو يستعدون للترشح في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر. ونشجع الفريق على مواصلة رصد التحركات التي تسعى إلى إخراج عملية الانتخابات عن مسارها، ونرحب بالتوصيات الخاصة بكيفية الحيلولة بفاعلية دون حدوث ذلك.

وتؤيد الولايات المتحدة بقوة تنفيذ حظر كامل على توريد الأسلحة. أريد أن أكرر أن الولايات المتحدة تعارض جميع أوجه التصعيد العسكري والتدخلات العسكرية الأجنبية في ليبيا، بما في ذلك من خلال الوكلاء والمرتزقة. والجهات الفاعلة الأجنبية التي تستغل

النزاع تهدد تهديدا بالغا الاستقرار الإقليمي والتجارة العالمية. واستمرار وجود الشركات العسكرية الخاصة على كلا الجانبين يبعث على القلق العميق. وينطبق ذلك بشكل خاص على قوات فاغنر الروسية، التي اتخذ دورها المزعزع للاستقرار الآن بعدا إقليميا خطيرا.

وما فتئت الولايات المتحدة تشعر بالتشجيع إزاء التقدم المطرد الذي تحرزه اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ أثناء تنفيذ خطة عملها الشاملة من أجل انسحاب الجماعات المسلحة. وينبغي عدم السماح للتحديات الماثلة على المسار السياسي أن تطال المجال العسكري وأن تعوق التقدم الجوهري الذي تم إحرازه.

وندعو جميع الأطراف، سواء الليبية أو الدولية، إلى الامتناع عن تسييس المؤسسات السيادية الليبية أو التدخل في عملها. ونرحب بالتقدم الذي أحرز في توحيد مصرف ليبيا المركزي وبروح التعاون التي سادت تلك العملية. وندعو بالمثل إلى مواصلة احترام نزاهة المؤسسة الوطنية للنفط واستقلاليتها. ونعرب أيضا عن القلق الذي يساورنا بسبب إغلاق المجال الجوي أمام السفر الجوي الداخلي، وندعو إلى استئناف الرحلات الجوية على الفور، منعا للانقسام.

إننا نتطلع إلى التعاون الوثيق مع المملكة المتحدة بوصفها واضع المسودة الأولى، ومع أعضاء المجلس الآخرين بشأن القرار الذي يجدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. لقد حان الوقت كي نعتمد ولاية شاملة تهيئ للبعثة أقوى الأسس الممكنة لعملها في المستقبل.

السيد خوجة (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أيضا أن أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والسفير تيرومورتي والسيدة شعيتير على ملاحظاتهم. كما أرحب بحضور السفير الليبي.

ليبيا تقف مرة أخرى عند مفترق طرق. والتطورات المربكة الأخيرة تقتضي توخي الحذر وضبط النفس والتحلي بالصبر. وفي هذا الصدد، أود أن أعرض ثلاث نقاط موجزة.

أولا، في هذه اللحظة الحرجة، يجب أن تكون الأولوية للحفاظ على الاستقرار في الميدان. وينبغي لجميع الجهات الفاعلة في ليبيا أن تمتنع عن اتخاذ خطوات انفرادية، بما قد يؤدي إلى تفاقم الانقسامات من الناحيتين السياسية والمؤسسية. إن التهديدات والمحاولات الحالية لتعطيل إنتاج النفط وبيعه خارج القنوات الرسمية مثيرة للقلق ويجب عدم التغاضي عنها. ويجب على جميع الأطراف الليبية السماح للمؤسسة الوطنية للنفط بمواصلة عملها الحيوي لصالح جميع الليبيين، على النحو المبين في قرارات مجلس الأمن. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى العمل بشكل بناء على نحو شفاف يشمل الجميع.

وفي ذلك السياق، نشعر بقلق بالغ إزاء التقارير الأخيرة عن استخدام العنف والتهديد باستخدامه والترهيب والاختطاف. وبالمثل، نشعر بقلق عميق إزاء تقلص الحيز المدني في ليبيا، وهو تقلص يتجلى أيضا في الهجمات ضد الناشطين السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان المكفولة للمرأة وجميع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني التي تحاول إسماع صوتها. إن مقتل الطيب الشريري في مصراتة، وهو مدون وناشط في المجتمع المدني، جريمة، ويجب تقديم المسؤولين عن تلك الأعمال البشعة إلى العدالة.

وتكرر ألبانيا ما قاله الأمين العام إذ حث على ضبط النفس وضرورة الامتناع عن الأعمال الاستفزازية، قولا وفعلا على السواء. إن حشد قوافل الجماعات المسلحة وحركتها يزيدان من التوتر ويذكران بالسيناريوهات المحزنة التي واجهها الشعب الليبي في الماضي. فهي لن تجلب الخير ويجب ألا تتكرر. وينبغي لليبيا ألا تضيع المكاسب التي تحققت في السنوات الماضية. ويتعين محاسبة كل من يسعى إلى تقويض السلام والاستقرار في ليبيا أو تقويض عمليتها السياسية.

وفي مثل هذه المرحلة الحرجة، من الضروري أن تتبع جميع الجهات الفاعلة والمؤسسات الليبية نهجا توافقيا في كل ما يستجد من أمور. وينبغي للأطراف المعنية في الداخل والخارج أن تنظر إلى جميع القرارات والمبادرات باعتبارها قرارات ومبادرات مشروعة ومتوافقة مع الترتيبات واللوائح الدستورية والمشتركة بين المؤسسات المعمول بها، بدءا من الإعلان الدستوري الليبي واتفاق الصخيرات.

ثانيا، نكرر التأكيد بقوة على التزامنا بإعادة العملية السياسية والانتخابية إلى مسارها. ويجب أن نشجع الليبيين على مواصلة التركيز على الانتخابات، استنادا إلى أسس دستورية وقانونية متينة ومشتركة وضمن إطار زمني محدد. فلا يمكن تأجيل الانتخابات إلى أجل غير مسمى، لأنها ضرورية لتحقيق الاستقرار وإعادة توحيد البلد بشكل مستدام، وعامل أساسي لتحقيق التطلعات الديمقراطية للشعب الليبي، ولا سيما للناخبين الذين سجلوا أسماءهم للتصويت وعددهم ٢,٨ مليون شخص.

وتحقيقا لهذه الغاية، وإذ نؤكد من جديد احترامنا الكامل للسيادة الليبية وللعملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة ويقودها الليبيون ويملكون زمامها، فإننا نؤيد تأييدا تاما جهود الوساطة التي تقوم بها المستشارة الخاصة ستيفاني وليامز، بما فيها تلك الرامية إلى الاتفاق على الأساس الدستوري اللازم لكفالة إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع في أقرب وقت ممكن. ونشجع جميع أصحاب المصلحة الليبيين، بما في ذلك قيادة كل من مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، على التعاون الكامل مع المستشارة الخاصة.

ثالثا، قد يكون لعدم الاستقرار السياسي انعكاسات سلبية على المسار العسكري. ولا يزال انسحاب المرتزقة وجميع المقاتلين الأجانب يمثل أولوية رئيسية. ,التطورات المثيرة للقلق في أوروبا تعزز الطابع الملح لدعوتنا إلى الانسحاب العاجل والكامل للمرتزقة والقوات الأجنبية من ليبيا.

وتهدد حالة الجمود السياسي الحالية بتقويض التقدم الحاسم الذي أحرزته اللجنة العسكرية المشتركة ٥ + ٥ في الأشهر الماضية. بيد أن خطة عملها تظل مخططا أساسيا لسحب جميع القوات الخارجية، بما فيها المرتزقة الأجانب، من البلد، وينبغي تنفيذها دون إبطاء.

إن كلمات السيدة شعيتر لشهادة واضحة على أن الليبيين يحتاجون ويستحقون زخما متجددا من المنظور الديمقراطي. وينبغي عدم السماح بتقديم المصالح السياسية الضيقة ذات الأثر السلبي على العملية السياسية والمصالحة الوطنية على حقوق الشعب الليبي ورغباته.

ولذلك، ينبغي أن نعمل معا، في المجلس ومع الشركاء الدوليين، لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في تحقيق الاستقرار في ليبيا، من أجل الشعب الليبي، ومساعدتهم في بناء مستقبل أكثر سلاما واستقرارا للبلد وشعبه ودعم استقرار ليبيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية.

الرئيس: أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الإمارات العربية المتحدة.

أشكر كلا من السيدة روزماري ديكارلو والسفير تيرومورتي على إحاطتيهما الوافيتين. والشكر موصول للدكتورة جازية شعيتر على آرائها القيمة، كما أرحب بمشاركة السفير طاهر السني، الممثل الدائم لليبيا، في جلسة اليوم.

في سياق تطورات الأوضاع في ليبيا، نود بداية أن نثني على الأطراف الليبية التي تواصل ضبط النفس وتتجنب الانزلاق في العنف رغم ما تشهده العملية السياسية من حالة عدم استقرار. فبعد المعاناة من النزاع، يتعين على الليبيين مواصلة التمسك بالسلام كخيار وحيد نحو تحقيق الأمن والاستقرار والازدهار في ليبيا. ويتعين على المجتمع الدولي في نفس الوقت مواصلة التأكيد على التزامه بدعم دولة ليبيا الشقيقة خلال هذه المرحلة الحرجة.

وكأولوية، لا بد أن تستمر جميع الجهود الدبلوماسية للدفع قدما بالعملية السياسية. كما ينبغي أن تركز كافة الجهود على إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة ونزيهة وشاملة وذات مصداقية، كما جاء في قراري مجلس الأمن ٢٥٧٠ (٢٠٢١) و ٢٥٧١ (٢٠٢١)، وكذلك في نتائج مؤتمر برلين الثاني، وأن يتم ذلك في أقرب وقت، ووفقا للموعد الذي يتوافق عليه الليبيون.

ونؤكد على ضرورة استجابة جميع الأطراف لدعوة الأمين العام بالمحافظة على استقرار ليبيا كأولوية قصوى، حيث ينبغي مواصلة ضبط النفس وتجنب اتخاذ أي إجراءات قد تقوض من التقدم المحرز في مسار حل الأزمة الليبية.

ويتعين على جميع الأطراف الالتزام بالتركيز على المصالحة الوطنية الشاملة وتفعيل حوار صريح وشفاف مع جميع الجهات

الفاعلة، دون إقصاء لأي مكون من المكونات الليبية، بما يحافظ على وحدة الدولة ومصلحتها ومؤسساتها الوطنية، بعيدا عن المصالح الضيقة والخلافات. ونؤكد هنا على ضرورة إشراك المرأة والشباب في كافة خطوات بناء الدولة الليبية.

وانتقالا للأوضاع الأمنية، يشيد بلدي بالعمل المحوري للجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ لتحقيق الاستقرار والسلام في ليبيا. ونؤكد على دور اللجنة المحمود في المحافظة على تماسك اتفاق وقف إطلاق النار بالرغم من ضبابية المشهد السياسي في ليبيا. ونتطلع إلى تكثيف الجهود لإحداث تقدم ملموس في تنفيذ خطة اللجنة العسكرية بشأن انسحاب القوات والمقاتلين الأجانب والمرتزقة من ليبيا على نحو متزامن ومرحلي وتدريجي ومتوازن. ونكرر هنا دعواتنا بشأن الاستمرار في التعامل بجدية تامة مع هذه المسألة، نظرا لتأثيرها على كافة المسارات في ليبيا، وخاصة المسارين الأمني والعسكري.

كذلك، يجب اتخاذ خطوات جادة وفاعلة من قبل كافة الأطراف الإقليمية والدولية لتوحيد المؤسسات العسكرية والأمنية، لحفظ الأمن والاستقرار في ليبيا ودول الجوار. سيساهم توحيد هذه المؤسسات في تجنب خلق أي فراغ أمني قد تستغله فلول الخلايا الإرهابية، وخاصة تنظيم داعش، لتعيد تنظيم قواتها، وتشكيل بؤر جديدة في المناطق الحدودية الجنوبية، وخاصة في الصحراء الليبية ومنطقة الساحل. ونثني في هذا الصدد على دور القوات الليبية في التصدي لعناصر تنظيم داعش الإرهابية جنوبي البلد.

وتجدر الإشارة إلى أن الإنجازات المحرزة على المستوى الأمني قد ساهمت، بدورها، في تحسين الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في ليبيا. فوفقا لتقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، شهد عدد الأشخاص المحتاجين للمساعدات انخفاضا بنسبة ٣٦ في المائة هذا العام مقارنة بالعام الماضي. وعليه، نؤكد على ضرورة الاستمرار في هذه الجهود وتعزيزها، مع التركيز على الإصلاحات الاقتصادية والمالية في ليبيا، ومعالجة أي تحديات قد تقوض المكتسبات التي حُققت خلال الأشهر الماضية.

وأخيرا، تجدد دولة الإمارات دعمها الكامل لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وتدعو إلى اتخاذ خطوات لضمان أن تكون البعثة أكثر فعالية في أداء مهامها.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

السيد السني (ليبيا): السيد الرئيس، أهنئكم في البداية على ترؤسكم المجلس لهذا الشهر، وأشكركم على تنظيم هذه الجلسة رغم الظروف الاستثنائية التي يشهدها العالم هذه الأيام. كما أشكر السيدة روزماري ديكارلو والسيد تيرومورتي على إحاطتيهما، والشكر موصول أيضا للأخت جازية شعيتر على ما قدمته.

لا أبالغ إن قلت إن إحاطتي اليوم تكاد تكون من أكثر الإحاطات تحديا لوصف ونقل طبيعة الوضع الراهن في بلدي. بل ولاحظت اليوم، من خلال بعض بيانات أعضاء المجلس، عدم القدرة على توصيف ما يحدث بشكل واضح وربما حتى فهمه، ليس لعدم الدراية بل لشدة تعقيد المشهد.

كما يعلم أعضاء المجلس، وكما تحدثوا عنه اليوم، مدى حساسية الأوضاع التي تمر بها ليبيا في هذه المرحلة. فقد تابع الأعضاء، وللأسف، الانسداد السياسي منذ أن فشل الاستحقاق الانتخابي الذي تطلع إليه الجميع، والذي كان مقررا في شهر كانون الأول/ديسمبر العام الماضي. وها نحن اليوم نمر بمرحلة حرجة جدا ومفترق طرق خطير. وشبح الانقسام السياسي والمؤسساتي يخيم علينا من جديد... وشبح الانقسام السياسي والمؤسساتي يخيم علينا من جديد، يأتي هذا بعد عام من اتفاق جنيف وما نتج عنه من مخرجات، وبعد جهود محلية ودولية عديدة دامت أشهر.

ويأتي هذا الانسداد السياسي في وقت رأينا فيه بداية توافق مجتمعي ونهاية للحرب ومظاهر الصراع المسلح. لذا ليس أمامنا إلا العمل معا بجدية وإيجابية في هذه الفترة حتى لا نعود للانقسام من جديد، وتركيز كل الجهود والمبادرات في اتجاه نزع فتيل أي صراع أو

اقتتال محتمل، والعمل على إنجاز الاستحقاق الانتخابي في أقرب وقت ممكن، كما ورد في مخرجات برلين وباريس وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأهم من ذلك كله، استجابة لرغبة قرابة ٣ ملايين ناخب، كانوا جميعا يسعون لإنهاء جميع المراحل الانتقالية، وعدم نسف الإجراءات والتحضيرات التي أُعدت برغم وجود عدة تحديات، وبذلك نخسر الزخم الذي كان.

ما أن تلوح بوادر الانفراج في الأزمة الليبية ونتقدم خطوة إلى الأمام حتى يحاول البعض ارجاعنا خطوات إلى الوراء، فالخلاف وغياب التوافق الحقيقي لا يزال السمة الأساسية في المشهد السياسي الحالي، وكله ناتج عن التجاذبات السياسية وتعايش البعض على الأزمات، ويغذيها كثير من التدخلات الخارجية السلبية، تدخلات من دول نقلت صراعاتها إلينا، وأصبح استقرارنا رهينة توافُقاتها ومصالحها. لذا كان اجراء انتخابات شفافة ونزيهة وبقوانين توافقية وقاعدة دستورية متينة، هو الضامن الحقيقي والوحيد لإرجاع الشرعية للشعب، وإنهاء الصراع وحل الأزمة في البلد، وهذا ما أكدنا عليه مرارا وتكرارا، وجاء ذلك أيضا في كل بياناتكم وتصريحاتكم.

وفي هذا السياق، نشير إلى مبادرة رئيس حكومة الوحدة الوطنية والتي أعلن عنها مؤخرا، وقدم لكم فيها وحسب رؤيته، سُبل معالجة الجمود السياسي للمضي قُدما نحو الانتخابات، موضحا الآلية لتحقيق ذلك وكيفية تهيئة الظروف السياسية اللازمة لإجرائها بدون تأخير. وهذا الطرح يتماشى مع موقف الأمين العام المعلن بأهمية عقد الانتخابات في أقرب وقت ممكن، وإنهاء المراحل الانتقالية وكذلك يتوافق مع المبادرات الأممية الأخيرة والمتعددة، التي تسعى لإيجاد توافقات بين مجلس النواب ومجلس الدولة لوضع قاعدة دستورية توافقية تحقق هذا الغرض.

وفي هذا الصدد، ورغم كل المعوقات، ندعو مجددا كل الجهات الدولية والمحلية الفاعلة وبالأخص الأمم المتحدة، إلى دعم جهود المفوضية العليا للانتخابات وإرسال فرقها الخاصة بتقييم الاحتياجات، من أجل الترتيب للاستحقاقات القادمة قبل وقت كاف، لتكون هذه رسالة واضحة للجميع عن جدية المجتمع الدولي في إنجاز الانتخابات العامة عندما تسمح الظروف، والتي يتطلع إليها الجميع.

إن جهود المجلس الرئاسي مستمرة في قيادة التوافق بين الليبيين رغم كل التحديات، فلقد بادر أعضاء المجلس الرئاسي بعقد عدة لقاءات وحوارات بين القوى الوطنية الفاعلة من كافة أنحاء البلد، لإيجاد قواسم مشتركة يمكن من خلالها حل الانسداد السياسي الحالي، وكذلك العمل على إطلاق ملف المصالحة الوطنية.

وفي هذا الإطار، تم إنشاء لجنة مشكلة من الخبراء القانونيين تقوم بإعداد مشروع قانون المصالحة الوطنية والذي ستتم إحالته إلى السلطة التشريعية لإقراره. أيضا تم في الآونة الأخيرة مراجعة وتقييم أكثر من ٣٠ مشروعا من مشاريع المصالحة التي قدمت للمجلس الرئاسي، وتم اختيار ستة مشاريع منها سيتم دمجها في مشروع واحد. كما وسيتم الإعلان قريبا عن الملتقى الأول للمصالحة الوطنية.

وعند حديثنا عن المصالحة لا يفوتنا التذكير بأهمية دعم جهود اللجنة العسكرية المشتركة، والتي استطاعت حتى الآن تحييد نفسها من التجاذبات السياسية. ونطالب باستمرار دعمها لضمان التنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار، وإزاحة العقبات التي تحول دون تنفيذ كامل بنوده، وعلى رأسها إنهاء كافة أنواع التواجد الأجنبي على الأراضي الليبية من دون استثناء، وهو مطلب سيادي لا تنازل عنه، وتوحيد وبناء مؤسسة عسكرية على أسس مهنية واحترافية، مؤسسة عسكرية تكون تحت سلطة مدنية يكون دورها الفاعل حماية الدولة وأمنها القومي ووحدة أراضيها، دولة تحتكر هي فقط السلاح بمؤسساتها الأمنية والعسكرية.

إن ليبيا ليست في معزل عن دائرة الصراع الدولي المؤسف الذي يشهده العالم هذه الأيام، وللأسف، الذي فشل حتى الآن مجلس الأمن في إيقاف هذا التحدي، كما عجز لسنوات عن إيجاد حلول للقضية الليبية. إن هذا الصراع بلا شك له تأثير مباشر وغير مباشر على الوضع في ليبيا والمنطقة، هذا التأثير له بُعد أمني واقتصادي، نظرا لتعدد الأطراف الدولية المتداخلة والمتصارعة على أرضنا، لذا

فنحن نحذر من محاولة البعض استغلال ليبيا لنقل الصراع وتصفية الحسابات الإقليمية فيها، وبالأخص محاولة التلاعب بملف الطاقة. ومن هنا نؤكد أن أي مساس بهذا الملف واستخدامه كورقة ضغط في الصراع الدولي الجاري، هو أمر مرفوض وسيكون له تبعات محلية ودولية خطيرة، خصوصا إذا عدنا لحالة الانقسام من جديد. إن هذه الثروات وعدالة توزيعها والاستفادة منها، حق لكل الليبيين بدون استثناء أو تهميش لأي مدينة أو منطقة،

واستقرار ليبيا سياسيا سيضمن الاستقرار الاقتصادي والأمني فيها، مما سيساهم في استقرار المنطقة وبالأخص دول الجوار والساحل الأفريقي.

في الختام، علينا التذكير بأن المشكلة في ليبيا ليست فقط قانونية، بل هي مشكلة سياسية ومجتمعية متراكمة منذ سنوات. لذا فإن أي حلول مقترحة يجب أن تكون وافية وشاملة. ومن هنا نؤكد ترحيبنا بكل الجهود المحلية والدولية لإيجاد حلول سلمية للأزمة الراهنة، بالأخص الجهود المبذولة للعمل على جلوس الفرقاء على طاولة الحوار. لذا ندعو كل الليبيين إلى إعلاء صوت العقل والحكمة، والابتعاد عن فخ الحرب والفتنة.

لذا نحيي بهذه المناسبة كل من ساهم ويساهم في نزع فتيل الصراع والمواجهات التي كانت محتملة خلال الأيام الماضية، سواء من الأعيان والوجهاء أو القيادات الأمنية. نحييهم على جهودهم النابعة من الحس الوطني والشعور بالمسؤولية.

وإن كان هناك شيء إيجابي حدث في هذه الفترة، فهو إعلان جميع القيادات الفاعلة في المشهد السياسي الليبي من كافة الأطراف عن رفضهم التام لأي صراع أو اقتتال جديد، وتعهدهم بانتهاج الحل السياسي السلمي سبيلا. ونحن جميعا نؤكد اليوم عدم القبول أو السماح بإزهاق مزيد من الأرواح وخاصة من الشباب في حروب لا فائدة منها إلا الدمار والخراب، حروب الرابح فيها خاسر، حروب تأتي بمزيد من التدخلات، تتصارع فيها دول بالوكالة، دول أثبتت أن أعداء اليوم يصبحون أصدقاء الغد، ودم الأبناء الذي يسقط اليوم يذهب غدا للأسف هباء.

حان الوقت لإنهاء دوامة الصراع الذي دام منذ عام ٢٠١١. حان الوقت لنتجاوز خلافات الماضي الأليمة، ونبدأ معا في إنجاز ميثاق وطني حقيقي، ميثاق يجمعنا ولا يفرقنا، ويقوينا ولا يضعفنا، وكلنا ثقة أيها السيدات والسادة أننا وبعزيمة شعبنا وإصراره، ماضون في اتجاه الصلح والتصالح ورأب الصدع، والمضي قُدما مهما كانت التحديات نحو بناء دولة المؤسسات والقانون، دولة الاستقرار والازدهار.

الرئيس: لم يعد هناك أسماء مدرجة على قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠.